

رقم المحضر: ٧٧
رقم القرار: ٩
سنة: ٢٠٢٤

من محضر جلسة مجلس الوزراء

الواقع في: ٢٠٢٤/٠٨/١٤

يوم: الأربعاء

المنعقدة في: السراي الكبير

الموضوع: عرض وزارة المالية اعتماد سعر صرف للدولار الأميركي من أجل تسجيل الواردات والنفقات في حسابات الخزينة وإصدار البيانات المالية.

المستندات: كتاب وزارة المالية رقم ١٩٥٢/ص١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/٦.

إطلع مجلس الوزراء على الموضوع والمستند المذكورين أعلاه،

وقد تبين منها أنّ الليرة اللبنانية شهدت خلال الأعوام ٢٠٢٠ و لغاية ٢٠٢٣ ضمناً انخفاضاً كبيراً في قيمتها مقابل الدولار الأميركي،

وتبين أنّه تركّز في السوق النقدية اللبنانية مفهوم الدولار النقدي والدولار المحلي (لولار)،

وتبين أنّه يتوجّب تحديد سعر صرف الدولار الأميركي النقدي والمحلي (لولار) من أجل تسجيل القيود المحاسبية لحسابات الخزينة اللبنانية بالدولار الأميركي،

وتبين أنّه يتوجّب تقييم الإيرادات وقيمة النفقات المنقّدة،

وتبين أنّه خلال الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ اعتمد مصرف لبنان منصة صيرفة لتحويل العملات من وإلى الدولار الأميركي النقدي وذلك ابتداءً من ٢٠٢١/٥/٢١ عملاً بالتعميم رقم ٢٠٢١/١٥٧،

وتبين أنّ يقتضي اعتماد سعر للدولار الأميركي بالنسبة لإيرادات الدولة المُقدّرة من الضرائب والرسوم المحدّدة بالدولار الأميركي لغاية إعداد مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢٥،

وتبين أنّ مصرف لبنان أصدر تعاميم بشأن الإجراءات الإستثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية لاسيما التعاميم ذات الأرقام ٢٠٢٠/١٣٢٥٣، ٢٠٢١/١٣٣٢٥، ٢٠٢٣/١٣٥٢٦،

لذلك، فإنّ وزارة المالية تعرض الموضوع على مجلس الوزراء مقترحةً الموافقة، ولغايات تسجيل القيود المحاسبية لعمليات النفقات والإيرادات الحاصلة بالدولار الأميركي، اعتماد أسعار صرف وفقاً للجدول أدناه:

٩

رقم المحضر: ٧٧

رقم القرار: ٩

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/٠٨/١٤

١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية		بالنسبة للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١
دولار محلي	دولار نقدي	بالنسبة للأعوام ٢٠٢٢ وما بعد
١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية	١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية	من ٢٠٢٢/١/١ لغاية ٢٠٢٢/٧/٣١
١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية	صيرفة	من ٢٠٢٢/٨/١ لغاية ٢٠٢٢/١٢/٣١
١٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية	صيرفة	من ٢٠٢٣/١/١ لغاية ٢٠٢٣/١/٣١
١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية	صيرفة	من ٢٠٢٣/٢/١ لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١
١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية	صيرفة	من ٢٠٢٤/١/١ لغاية ٢٠٢٤/٢/١٣
١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية	٨٩,٥٠٠ ليرة لبنانية	من ٢٠٢٤/٢/١٤ إلى حين صدور قرار جديد

بناءً عليه،

وبعد المداولة،

أخذ المجلس علماً بالموضوع.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء

يُبلِّغ لجانك كل من:

- السادة الوزراء
- كافة الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العامة
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات